

في 27 أيلول/سبتمبر، سارع المقيم السياسي البريطاني روس، حاجي أحمد خان للساحل المتصالح، مع أنه لم يكن على دراية بالمقترنات الفارسية المرسلة إلى حكام الساحل المتصالح، بالتعبير عن فهم جديد (وإن كان ما يزال مخطئاً إلى حد ما) حول القضية لحكومة صاحبة الجلالة في الهند التي تولت مسؤولية شؤون الخليج العربي في وكانت ترفع تقاريرها إلى وزارة الهند في لندن. فقد كتب قائلاً: هذه الجزيرة [صري] وكذلك جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى شكلت جزءاً من الممتلكات الموروثة بالقبول العام إلى كبير القواسم على الساحل Jurisdiction لشيوخ العرب القواسم، وعلى مدى أعوام آلت الإدارة والولاية القانونية الفارسي، أي شيخ لجنة حاليا. والآن فإن شيوخ القواسم المقيمين على الساحل الفارسي قد حصلوا على وضعية رعايا فارس، أما أولئك الذين حكموا لجنة فقد كانوا تابعين للسلطة الفارسية، وفي حقيقة الأمر بوصفهم مسؤولين فارسيين في لجنة. وتنتظر الحكومة الفارسية بلاشك إلى هذه الحقيقة على أنها تجعل من الجزر محل النقاش ملكاً فارسياً، ولو لا حقوق الشيوخ العرب في الساحل العماني وملكيتهم المشتركة، لكن الوضع الفارسي محسوماً ولا جدل حوله. فإني أعتقد أنه من المحتشم أن يحتاج بعض شيوخ القواسم ضد ضد جزء الجزء إلى فارس، وقد يطالبون بتدخل الحكومة البريطانية، وفي حال عدم القيام بذلك قد يطلبون السماح لهم بطرد المسؤولين الفرس.

1. تشرين الأول/أكتوبر، كتب روس مرة أخرى إلى حكومة الهند البريطانية أن الحكومة الفارسية لا تملك "مطالبة قوية" بجزيرة صري، وأنه «في ظل موافقة حكومة الهند فقد أصبحت القضية خارج نطاق الولاية القانونية لفارس».

وقد أرفق ترجمات لرسائل سابقة من الشيخ خليفة والشيخ علي، حاكمي لجنة من القواسم، إلى الشيخ حميد القاسمي حاكم رأس الخيمة، والتي يبدو أنها أثرت في تطور فهمه الجديد وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1887، طالب الشيخ صقر بن خالد حاكم رأس فروع العائلة في لجنة ورأس الخيمة والشارقة، دون أن يميز إن جزيرة صري، تابعة لقبيلة القواسم، وعندما كانت بيد أبناء عمنا وأقاربنا في لجنة لم يكن هناك فرق بيننا وبينهم، إذ إن شؤوننا وأملاكننا واحدة ومتماثلة. وعند إشارته إلى «جزيرة طنب»، قال: «إنكم تعلمون أن هذه الجزر تتبع القواسم، وقد جاء في دراسة باثيرست وإيلي وتشانس ما يأتي: لم يضع الشيخ صقر، أي فرق بين حقوق معينة لكل فرع من العائلة بالنسبة إلى جزيرة معينة. وحتى ذلك الوقت، كانت هذه الفروقات مهمة فقط فيما يتعلق باستخدام الجزيرة أو الولاية القانونية أو العوائد المتحقق من الجزيرة. أما ملكية القواسم للجزيرة فقد كانت جماعية لكافة أفراد العائلة، بنفس الطريقة المعتادة المعهود بها في القبيلة العربية حيث يملك كل فرد حصة غير مقصومة، وفي هذه الحالة صقر بن خالد. وفي ضوء هذه المراسلات، كتب روس في أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى حكومة القائم بالأعمال البريطاني في وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وقد ردَ رئيس وزراء فارس، الأول/ديسمبر قائلاً إن فارس قد جمعت الضرائب من صري وطنب الكبرى على مدى